

قرار رقم (١٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٦ رقم ت/٥٠٧٩/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير عبارة (ليس لديهم اراضي صالحة لزراعة التبغ) الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون التبغ وبيان ما اذا كان المقصود منها الأشخاص الذين لا يملكون اراضي صالحة لزراعة التبغ فقط ام الاشخاص الذين ليس يجوزتهم اراضي صالحة لزراعة التبغ سواء اكانت هذه الحيازة تستند الى الملكية او الى حق الانتفاع بناء على عقد استئجار او ارتهاق ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تحظر زراعة التبغ على الاشخاص الذين ليس لديهم اراضي صالحة لزراعة التبغ او خبرة كافية تقررها اللجنة .

ومن هذا النص يتضح ان كلمة (لديهم) الواردة في العبارة المطلوب تفسيرها قد جاءت مطلقة ولم يرد في القانون ما يفيد تقييدها بكون الشخص مالكا للأرض الصالحة لزراعة التبغ . وهي لذلك تجري على اطلاقها وتشمل الشخص المالك للأرض كما تشمل الشخص الذي له حق الانتفاع بها بناء على سبب يعطيه هذا الحق كالأجار . ولو اراد واضع القانون ان يحصر اعطاء رخص زراعة التبغ بالمالكين وحدهم لما اورد عبارة (ليس لديهم) ولكان استعمال كلمة (لا يملكون) بدلا منها .

ولهذا فانه ليس من المخطور زراعة التبغ على الاشخاص الذين يجوزتهم اراضي صالحة لزراعة التبغ بناء على سبب غير سبب الملكية .

لهذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٨/٦/٢٥

عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الزراعة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
رئيس قسم انتاج الخضار	لرئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز الثاني	بتفسير القوانين
جميل اليافي	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت
			علي مسجار

الجمهورية العربية السورية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٧ جماد ثاني سنة ١٣٨٨هـ الموافق ١٠ ايلول سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٢٢

التفسير

صفحة

١٣٤٥

١٣٤٦

١٣٤٧

التشكيلات الوزارية

امرا دفاع رقم (١١٠١٠) لسنة ١٩٦٨ صادران عن رئيس الوزراء
اعلان صادر عن الحاكم العسكري العام

نحوه السید للعلی المکرم الملک للدریة الحائمة

بعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور

وبناء على تنسیب رئیس الوزراء

أمر بما هو آت :

- ١ - یسین دولة السید بهجت التلهوني رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
- ٢ - یسین معالي السید ضیف الله الحمود وزيراً للداخلية .

الحسين طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

صدر عن قصرنا بسان الزاهر

في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٨ هجرية

الموافق ٩ ايلول سنة ١٩٦٨ ميلادية

هكذا من الأشهر

امر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

٥٥٥٥٥٥

لما كانت السلطات الجمركية قد ضبطت في ليلة ١٩٦٨/٨/٢١ عند نقطة التفتيش القائمة في ماركا (١٠٤) تنكات تحتوي على (٦٩٥٤) ترية من حشيشة الكيف المخدرة الممنوعة بمقتضى قانون العقوبات رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ . لذلك وعلى الرغم مما جاء في اي قانون آخر أمر - عملاً بالفقرة (٥) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - باتلافها فوراً من قبل لجنة مؤلفة من معالي وزير المالية / الجهارك ورئيس النيابة العامة ووكيل وزارة الصحة ومساعد مدير الامن العام ومساعد وكيل وزارة المالية / الجهارك .

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

صدر بتاريخ ١٩٦٨/٨/٤

امر دفاع رقم (١١) لسنة ١٩٦٨

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

٥٥٥٥٥٥

بناء على حاجة مديرية الامن العام الماسة للبناء العائد للسيد اسماعيل حمدان والمكون من طابق اول مؤلف من ثلاث شقق ومطلع درج منها شقتين في كل واحدة اربع غرف وصالة صغيرة ومطبخ وحمام . مرحاض وتوابهم وشقة ثالثة مكونة من اربع غرف وصالة صغيرة وغرفتين صغيرتين ومطبخ وحمام ومرحاض وتوابهم في القطعة رقم ١٤ حي ١٠ الاشرافية لاستعماله كمخفر لقسم المهاجرين على ما جاء في كتابها رقم م ٥ / مأجور / ١١/٢٤ / ١٩٥٢ تاريخ ١٩٦٨/٨/١٤ .

أمر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بالاستيلاء على البناء الموصوف اعلاه لاستعماله كمخفر تأميناً للسلامة العامة .

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

صدر بتاريخ اليوم ١٩٦٨/٨/٢٩